

العنوان:	بين الكتابة التاريخية والكتابة الأثرية : قراءة في كتاب موكادور - السويرة : دراسة تاريخية وأثرية لمينة المغاري
المصدر:	مجلة البحث التاريخي
الناشر:	الجمعية المغربية للبحث التاريخي
المؤلف الرئيسي:	بنحادة، عبد الرحيم
المجلد/العدد:	ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الصفحات:	142 - 150
رقم MD:	594360
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المغاري، مينة، كتاب موكادور - السويرة : دراسة تاريخية و أثرية ، السويرة، المغرب، التاريخ، الآثار، نقد الكتب، عرض و تحليل الكتب
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/594360

بين الكتابة التاريخية والكتابة الأثرية

قراءة في كتاب "موكادور- السويرة :دراسة تاريخية وأثرية" لمدينة المغماري

عبد الرحيم بنحاد

"مدينة موكادور/السويرة: دراسة تاريخية وأثرية" هو عنوان الكتاب الذي صدر للزميلة مينة المغماري ضمن منشورات أبي رقراق، 2006، وهو في الأصل أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ تقدمت بها الباحثة لجامعة محمد الخامس-الرباط. يقع الكتاب في 674 ص ، وتضمن ثلاثة أبواب بالإضافة إلى ببليوغرافية مفصلة وملاحق شملت وثائق ونصوص أصلية حول مدينة السويرة، منها ما هو منشور وما هو غير منشور، بالإضافة إلى معجم للمصطلحات التاريخية والأثرية الواردة في الكتاب. ولا بد في البداية من التنويه بالمهنية العالية والتقنية الرفيعة التي تميز بها وضع تصاميم المباني التاريخية والأثرية، حيث استعملت الباحثة آخر التقنيات المعلوماتية في هذا الباب.

لن أقوم بقراءة معمقة في هذا الكتاب بقدر ما سأقوم باستعراض محتوياته وتسجيل بعض الملاحظات التي عنت لي، والهدف من هذا العرض هو فتح شهية القراء المتخصصين وغير المتخصصين لقراءة هذا المؤلف.

يتكون المؤلف- كما سبقت الإشارة- من ثلاثة أبواب، أما الباب الأول فقد خصصته الباحثة للمدينة في الزمان والمكان. وجاء هذا الباب في أربعة فصول، خصص الأول منها لاستعراض المصادر والمنهج الذي اعتمد في هذا العمل، وهو منهج يقوم على أساس المزج

بين النصوص المكتوبة والأبحاث الأثرية والميدانية، وهو ما أفصحت عنه الباحثة منذ الصفحات الأولى من أطروحتها حيث قالت:

"من حسن الحظ أن التاريخ لا يكتب فقط بالاعتماد على النصوص المخطوطة والمطبوعة، فللوثائق المادية من عمارة وآثار دور فعال وأكد في الكشف عن ميادين كثيرة غفلتها الكتب" (ص27).

لم تجانب الباحثة الصواب إطلاقاً، فعدد كبير من الأبحاث في أوروبا والمغرب سواء تلك المتعلقة منها بفترات موعلة في التاريخ أو حتى في الأبحاث المرتبطة بالتاريخ المعاصر كلها كشفت عن الدور الذي تلعبه العمارة في إعادة صياغة التاريخ ليس فقط عندما تغيب النصوص ولكن حتى في الوقت الذي تتوفر فيه نصوص، فالعمارة وثيقة مليئة بالرموز والإشارات التي يمكن بواسطتها مقارنة النصوص التاريخية.

وما دمت بصدد الحديث عن هذه المسألة ينبغي أن أثير مسألة أساسية في هذا العمل وهي كثافة التوثيق عند الباحثة، فهي اعتمدت نصوصاً متنوعة:

- **متنوعة اللغات**، حيث حضرت النصوص باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، وهو الأمر الذي ساهم في إغناء هذا العمل وفي إعطائه قيمته المستحقة في مجال البحث التاريخي في المغرب. إن الانفتاح على اللغات لمن شأنه أن يساهم في إنارة مجموعة من القضايا ويساهم أيضاً في مقارنة ما نكتبه عن أنفسنا وما يكتبه الغرب عن البلاد الإسلامية.

- **متنوعة المصدر والمنهل**، من الأرشيف المحلي إلى الأرشيفات المتنوعة في فرنسا، فقد لاحظت استغلالاً جيداً لوثائق وزارة الخارجية الفرنسية وأرشيف ما وراء البحار.

وقد حضرت في هذا العمل أيضاً الحوالات الحسبية، حيث اعتمدت الباحثة على وثائق الأحياس في الصويرة والتي لا داعي للحديث عن الأهمية التي باتت تكتسبها في سبيل الكشف عن البنيات الحضرية للمدينة المغربية، وإن كنا نلاحظ أنها لم تستغل بما فيه الكفاية في هذا الاتجاه.

وما دمت بصدد الحديث عن المادة التاريخية المستعملة، لا بد أن أشير إلى أن التقديم البيبليوغرافي اعتراه غموض وتشويش إن على مستوى الترتيب أو على مستوى التصنيف. إن تصنيف المصادر يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية، ومن ثمة بات من الضروري وضع كتابات في هذا الباب، وهي لعمري من المهام التي يمكن أن تعهد إلى الجمعية المغربية للبحث التاريخي أو جهات أخرى، حتى يتمكن باحثونا من تجاوز مشاكل التصنيف والترتيب.

أما الفصل الثاني من الباب الأول فقد خصص للظروف الطبيعية، وهو في نظري فصل له أهمية كبيرة عند دراسة عمران مدينة من المدن المغربية، فالبيانات تتأثر كثيرا بالتقلبات المناخية، في الفترات الرطبة كما في الفترات الجافة، كما أن التعرف على الحالة الجيومورفولوجية للأرض يساهم في معرفة الأدوات التي كانت تستعمل في إنشاء العمارة في المدن المغربية. والحق أن الباحثة انتهت إلى مجمل هذه القضايا عندما كتبت في ص 42 ما يلي:

"إن انفتاح السويرة على البحر جعلها تتأثر بشكل عميق اقتصاديا وأثريا عبر أهم مراحلها التاريخية، ويبدو المظهر الأثري بالسويرة جليا في إقدام سكان الأودية على بناء دورهم بالطابية بينما يستخدم الحجر في المناطق العالية".

والجدير بالتنويه أن الباحثة لم تكتف بالوصف الطبيعي بالاعتماد على معطيات معاصرة، بل نجدها تستحضر هذه الظروف انطلاقا من وثائق ونصوص بعضها يعود إلى القرن الثامن عشر وبعضها يعود إلى ما قبل هذه المرحلة.

ولكن ما يؤخذ على الباحثة هو أن الفصل كان بعنوان "الظروف الطبيعية " لكن بعض الصفحات خصصت للظروف البشرية (ص. 46-48).

وقد خصصت الباحثة فصلا -الفصل الثالث- لقراءة في أسماء المدينة عبر العصور، فضلا عن ذكر مختلف الأسماء التي عرفت بها الصويرة بدءا من تاموسيكما التي أشار إليها رحالة العصور القديمة، مروراً بأمكدول التي عرفت بها في العصور الوسطى وموكدور

وكاستيو ريال في العصور الحديثة، ثم السويرة منذ القرن الثامن عشر، توقفت الباحثة عند مختلف هذه المتسميات لتحليلها متبعة في ذلك منهج التحليل الطبونيمي.

ومنذ الوهلة الأولى وضعت الباحثة لنفسها منهاجا استقته من المنهج الذي اتبعه أحمد التوفيق بالنسبة لمدينة طنجة. وأعتقد أن الباحثة وفقت إلى حد بعيد في هذه المقاربة وساهمت في إغناء ما أنجز من بحوث مغربية في هذا المضمار. وقد توخت الباحثة من ذلك إبراز مسألة محورية في البحث الذي أعدته وهي أن تعدد الأسماء هو عنوان للانفتاح: انفتاح المجال وسيادة جانب التحصين كأهم مظهر عمراني للمدينة. الانفتاح والتحصين هما مفهومان - أظنهما متناقضان- لكنهما متوازيان وأساسيان لفهم التطور العمراني لمدينة السويرة.

في الفصل الرابع عالجت الباحثة المدينة كنسيج دائم الحياة صاغته قرون طويلة وأجيال عديدة من خلال قراءة كرونولوجية للتطورات التي عرفتتها المدينة منذ ما قبل الإسلام إلى سنة 1912. وهنا تقترح الباحثة تحقيقا جديدا لتاريخ السويرة ينبني على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي.

المرحلة الثانية من الفتح الإسلامي إلى القرن الثامن عشر.

المرحلة الثالثة من القرن الثامن عشر إلى بداية الفترة الاستعمارية.

إنه تحقيق يعيد النظر في الأحكام السابقة ويستجيب للتطورات التي عرفتتها مدينة السويرة، لكنه يعيد إلى الأذهان هذه القضية التي ظل النقاش بشأنها محتدما وهي العلامات والفيصل في الانتقال من حقبة إلى حقبة...

لقد جابت الباحثة في هذا الفصل مختلف عصور التاريخ مع العمل على تجنب كل المزالق التي يفرضها انعدام التخصص، وهو ما وعته الباحثة منذ البداية فأشارت في هامش من الهوامش (هامش 174 ص. 90) قائلة: " نظرا لعدم تخصصنا في الفترة القديمة سنكتفي في هذا الفصل بالاعتماد على المراجع الخاصة بالوجود القرطاجي والفينيقي بالمغرب".

ولكن السؤال الذي يطرح هل كان من الضروري الغوص في تفاصيل التاريخ القديم لدراسة عمران السويرة؟ خاصة وأن الباحثة تعترف في النهاية أن "الملاح الرئيسية للعمارة

بالمدينة لم تتضح إلا خلال فترة السلطان سيدي محمد بن عبد الله الذي أحيى القصبة من أنقاضها وشجع الاستقرار بالمدينة وتوسعت السويرة بالقسم المعروف بالمدينة... (ص. 120). لقد شغل الرجوع إلى الأصل معظم الباحثين في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وعكس مسألتين اثنتين: الأولى تتعلق بالرغبة في تأصيل الظواهر التي يتعرض لها الباحثون المغاربة، والثانية تعكس ضعف التراكم آنذاك، وبالقدر الذي شغل فيه التأصيل موضوعيا شغل الباحثين منهجيا، فأحمد التوفيق هو الذي ابتدع هذه المنهجية في كتابه عن *إينولتان* عابها في كثير من الأحيان على أولئك الذين نسجوا على شاكلته.

بعد هذا الباب المخصص للمدينة في الزمان والمكان، تعالج الباحثة في الباب الثاني المظاهر العمرانية من خلال دراسة ميدانية. وكانت أولى الحلقات في هذا الباب عبارة عن قراءة في النقائش الخطية، وكان هم الباحثة الإجابة عن سؤال مركزي ومحوري في الدراسات الأثرية ككل وهو: هل هذه نقوش نصوص معبرة ووثائق مادية أم مجرد نقائش لها جمالياتها وفنها؟

وقد بذلت الباحثة جهدا كبيرا في تقديم هذه النقوش التي نال من بعضها الزمن فتلاشت وانمحت، كما بذلت جهدا محمودا في تصنيفها وتبويبها ولم تترك نقیشة في المدينة إلا وعرضت فحواها وحللت مضمونها...

وقد أهتمني في هذا المبحث حول النقائش الألقاب التي استعملها السلاطين العلويون وخاصة السلطان سيدي محمد بن عبدالله، وهي ذات الألقاب التي نجدها في نصوص الرسائل التي وجهها السلطان سيدي محمد إلى مختلف ملوك البلدان التي ربطته علاقات بها، كالقب "أمير المومنين" ولقب "الشریف الجلیل الإمام" ولقب "فخر الملوك" وكذلك تحليلات السلطان العلوي، وهي التحليلات والألقاب التي ما تزال تحتاج إلى مزيد من الدرس والبحث المعمق...

لم تقف الباحثة عند قراءة المکتوب فحسب، بل اتجهت إلى قراءة المبني فخصصت محورا لقراءة أسوار المدينة حيث أحاطت بكل أسوار المدينة ودرستها من حيث مواد البناء ومن حيث الشكل ومن حيث التخطيط. وكانت أهم خلاصة انتهت إليها وهي أن هذه الأسوار

كانت ثمرة تمازج حضاري عرفته المدينة طيلة مراحلها التاريخية. وهي خلاصة تنسجم انسجاما كلياً مع الخلاصات التي انتهت إليها الباحثة في الفصول السابقة.

وعبر دراسة الأسوار اهتمت الباحثة بأبواب المدينة الممتدة على طول هذه الأسوار، وأعتقد أن الباحثة وفقت إلى حد بعيد في هذه المقاربة فهي لم تدرس الأبواب بمعزل عن الأسوار كما فعل بعض الدارسين بالنسبة لبعض الأنسجة الحضرية في مدن مغربية أخرى - كما فعل دوفيردان بأبواب مدينة مراكش مثلاً-.

وفي نفس السياق، وفي سبيل الدفاع عن أطروحة الانفتاح والتحصين التي أومأنا إليها آنفاً، درست مينة المغاري المآثر الدينية واعتبرتها شواهد عن التعايش المجتمعي والديني. وقد قامت الباحثة بنمذجة typologie لجوامع المدينة. وفي نفس الإطار قامت الباحثة بالتوقف عند الزوايا والأضرحة بالمدينة. وبالرغم من النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المحور، إلا أنه يلاحظ الإسراف في الدراسة الأثرية الميدانية وعدم الانفتاح على الاتجاهات الانتربولوجية في دراسة الزوايا والأضرحة بما يساهم في إعطاء نفس جديد للدراسات العمرانية. لقد كان بالإمكان تتبع انتشار هذه الزوايا والأضرحة في المجال... وطرح أسئلة عن كثافة وجود زوايا وطرق صوفية دون غيرها في المدينة. لماذا انتشرت الزاوية الدرقاوية في مدينة الصويرة مثلاً؟.

وفي مجال البنايات الاجتماعية تعرضت الباحثة لمواضيع طريفة كما هو الشأن بالنسبة لما خصصته لدراسة الحمامات، ومنذ الوهلة الأولى تؤكد الباحثة خلو المكتبة المغربية من دراسات حول هذا المجال الاجتماعي، اللهم إلا في دراسات متفرقة بعضها يعود إلى المرحلة الاستعمارية ويتعلق بالفترة المرينية من تاريخ المغرب وبعضها يندرج ضمن فصول لبعض الرسائل الجامعية. وقد أشادت الباحثة بالدراسات التي اهتمت بالمشرق العربي والتي كانت غنية في هذا الباب، ووعدت بالقيام بدراسة مقارنة في أفق تجاوز فقر وهزال المكتبة المغربية. وأعتقد أن مقارنة من هذا النوع كان بإمكانها فعلاً أن تغني البحث في الحمامات، غير أن ما يسجل على الباحثة هو ركونها في غالب الأحيان إلى استعمال نتائج الدراسات المغربية السابقة، فإحدى الاستنتاجات الأساسية التي توصلت إليها الباحثة في النهاية هي: "وهو بذلك لا يختلف عن الحمامات المغربية المدروسة" (ص 338).

ولكن هذا لا يعني أن الباحثة لم تقم بمجهود لإثبات هذه الخلاصة، فالحق أنها بذلت جهداً محموداً في العمل الميداني واستطاعت في هذا المحور المزاوجة بين العمل الميداني والقراءة المعمقة لوثائق الحوالات الحبسية.

وفي فقرات أخرى من هذا الفصل تعرضت الباحثة لموضوع مهم وحيوي في تاريخ المدن المغربية وهو المتعلق بالتزود بالماء، فدرست مختلف أشكال التزود به. واستطاعت الباحثة أن تزوج مرة أخرى بين العمل الأثري والعمل التاريخي، بمعنى أنها درست ظواهر مهمة في تاريخ المدينة وأشكالها الفنية العمرانية. فتعرضت للنطاقي أو الخزانات المائية والقنوات المائية والسقايات العمومية وتصريف الماء المستعمل. وهي كلها ظواهر ومعالم مهمة لمن أراد دراسة المجالات الحضرية، غير أنني لاحظت بعض التقصير في دراسة السقايات، فقد مرت الباحثة عليها مرور الكرام ولم تعتن بها وانسأقت مع أحكام الدراسات السابقة. ففي الصفحة 351 تبرر هذا التقصير بقولها:

"فهي عموماً عبارة عن صهاريج صغيرة لا تسترعي الانتباه وتتوزع في بعض زوايا أهم الطرق". أعتقد أن هذا الحكم لا يبرر عدم العناية...

وفي مستوى آخر، درست الباحثة الدور السكنية، وقد استفادت من دراسات رائدة في هذا الاتجاه في المغرب ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة عبد العزيز توري التي تقدم بها لنيل دكتوراه الدولة من جامعة باريس ودراسة جودية حصار بنسليمان عن مدينة سلا. ولكن الباحثة أغفلت العودة إلى الدراسة القيمة التي أنجزها Revault في ذات الموضوع عن مدينة فاس. كما أغفلت دراسات قدمت حول مدن المشرق العربي كالأعمال التي قدمها أندري وريمون ومحمد عفيفي عن القاهرة، وأعمال جون بول ياسكوال وسيلفي دو نوا عن دمشق وحلب. والعودة إلى مثل هذه الدراسات تفيد ليس فقط في عقد مقارنات، ولكن أيضاً للاستفادة المنهجية في أفق اكتساب إضاءات جديدة في موضوع السكنى والسكن. لقد تعرضت الباحثة لنماذج من الدور السكنية بدءاً من الدور بالقصبة القديمة مروراً بنماذج من الدور في المدينة والدور التاريخية حيث توقفت الباحثة مطولاً عند بيوت القناصل كما تعرضت للمنازل الواقعة خارج الأسوار والدور السكنية بالملاح.

وما كنت أنتظره وأنا أقرأ هذا العمل، هو أن تخصص الباحثة حيزا كبيرا للملاح أكثر من ذلك الذي خصصته له، باعتبار الملاح ينخرط في الأطروحة الأساس التي انبنى عليها العمل وهي الانفتاح والتعايش. غير أنني فوجئت بالصفحات القليلة المخصصة لهذا الموضوع فعددها لا يتجاوز ثلاث صفحات.

وفي فصل أخير من الباب الثاني تعرضت الباحثة لمعمار المرافق التجارية بالمدينة. وقد كانت الأسئلة المركزية فيها مهمة جدا وتلخصت في سؤالين اثنين: ما هي المواصفات الأثرية؟ وهل احتفظت بملامحها الأصلية بعد الأزمة الاقتصادية في القرن التاسع عشر؟ وهذه الأسئلة تدل على نجاعة المقاربة التي سلكتها الباحثة منذ البداية فكل دراسة أثرية تظل مؤطرة بالواقع التاريخي. وهو لعمرى لمقاربة تختلف عما نجده في بعض الأعمال الأثرية... وقد سرنى أيضا أن أرى حضور الاستفادة من بعض الأعمال الأنثروبولوجية الرائدة ومنها على الخصوص عمل كليفورد كيرتز عن سوق صفرو، فهذا الذهاب والإياب بين النصوص التاريخية والعمل الميداني من جهة، وهذه الأعمال الأنثروبولوجية يعتبر في نظري إحدى النقط القوية في هذا العمل ويدل على سعة الأفق ورصانة البحث.

وقد خصصت الباحثة الباب الثالث من هذا العمل للحالة الراهنة والآفاق وهو يعتبر بمثابة تنويع للعمل الذي قدمته الباحثة.

وفي الفصل الأول من هذا الباب تطرقت الباحثة للخصائص المعمارية للمدينة، حيث سعت إلى الوقوف عند مكونات العمارة التقليدية بغية استيعاب المميزات الأصلية للتراث المعماري وتفادي الوقوع في أخطاء التعميم، وهنا تطرح الباحثة مسألة العلاقة بين الآثار والذاكرة، كما تحاول رصد بعض الظواهر والخصوصيات المحلية المتمثلة في شكل الأبواب والنوافذ والشرف. وقد خلصت الباحثة في هذا الباب إلى أن المباني في شكلها العام وتوزيعها الهندسي ومكوناتها تعكس ثقافة منتجيها، وقد تبدو هذه الخلاصة بديهية غير أنها تطلبت من المؤلفة بذل جهد معتبر لإبرازها على مستوى المجال الذي اشتغلت به.

أما الفصل الثاني فيمكن القول إنه الفصل الإشكالي بامتياز داخل المؤلف. ففيه تعيد الباحثة النظر في مجموعة من الخلاصات التي انتهت إليها الدراسات السابقة، وحاولت ذلك انطلاقاً من نقطتين أساسيتين:

الأولى- تتعلق بتصاميم وتخطيطات السويرة، حيث حاولت أن تعيد النظر في خلاصة انتهت إليها دراسات سابقة مفادها " أن تخطيط السويرة مستورد ولا وجود لمثيله في المغرب". وقد لاحظت أن هذه الخلاصة تتميز بالتبسيط، فعملت على دراسة مختلف التصاميم بدءاً من التصميم الذي أنجزه كورنو وانتهاء بتصميم سان مالو المنجز سنة 1902. الثانية- وتعلق بمسألة تنظيم المجال في المدينة، وسعت إلى تأكيد مسألة بديهية وهي أن "الدراسة العلمية السليمة للمدينة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أن أحكام الإسلام هي قطب رحاها المتحكم في تفاصيلها المعمارية"، واستعرضت خصوصيات خمسة أكدت عليها سائر الدراسات التي تناولت المجال الحضري في العالم الإسلامي. وهي:

- وجود مركز للسلطة
 - وجود مركز للمدينة يضم الجامع والمدارس الدينية
 - وجود مركزي تجاري
 - وجود منطقة تضم الأحياء السكنية والحومات منتظمة حسب مجموعات إثنية ودينية وحرفية
 - وجود منطقة خارج الأسوار تيسر جانبا من الحياة الاجتماعية
- وقد لاحظت الباحثة أن السويرة تتوفر على هذه المواصفات كلها، غير أنها ونظراً لاعتبارين أساسيين أولهما روح العصر ورغبة السلطان محمد بن عبدالله في جعلها مجالا مفتوحاً من جهة، وموقعها الطبيعي من جهة ثانية، جعلها تكون مدينة ذات "عمارة وتخطيط مركبين يجمعان بين المحلي المتشبع بالتقاليد الإسلامية وبين بعض اللمسات الأوربية القديمة والحديثة".

هذا باختصار محتوى الكتاب كما قرأته بعجالة، وحتى أفتح شهية القراء، فهو عمل لا شك يغني خزانة البحث التاريخي والأثري في المغرب، ويشكل إضافة مهمة إلى الأعمال التي أنجزت حول المدينة المغربية كأعمال حليلة فرحات و محمد اللحية وآخرين.

عبد الرحيم بنحادة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط